الأهرام

المصدر: الخليج

التاريخ: ٥ مارس ٢٠٠٥

ما كسبته المعارضة في لبنان

عبدالإله بلقزيز

المعارضة أتقنت استثمار الظرفية الجديدة استثماراً سياسياً ناجحاً تغذّى من تردد القوى المساندة للسلطة وشدة ارتباكها

حين يستعيد المرء وقائع التراكمات السياسية التي أنجزتها المعارضة اللبنانية منذ معركة الرئاسة، في صيف العام 2004، وما اسفرت عنه من قرار بتمديد عهد الرئيس اميل لحود، و- خاصة - منذ استشهاد الرئيس رفيق الحريري، وتزايد حدة حالة الاستقطاب السياسي الداخلي، وحالة الاعتراض السياسي اللبناني الواسع على السياسة السورية في لبنان، وصولاً الى اتهام سوريا - «ضمنيا» - بالضلوع في اغتيال رفيق الحريري الخ..، تجتمع لديه اسباب للقول ان حصيلة تلك التراكمات والمكاسب تتخطى ما كان متوقعا من معارضة بدت - ولفترة طويلة - تراوح في مكانها، وتتحرك بأكثر من سرعة بسبب توزعها بين اكثر من إيقاع وصوت سياسي (=«التيار الوطني الحر»، «القوات اللبنانية»، «قرنة شهوان»، ف«الحزب التقدمي الاشتراكي» لاحقا..). اذ أمكنها ان تحقق - فجأة - في بحر اسابيع معدودات ما لم تقو على تحقيقه في سنوات مديدات: منذ إسقاط موقع العماد ميشيل عون في «بعبدا» و«اليرزة»، واعتقال سمير جعجع، الى اغتيال الرئيس الحريري.

لنحص ستة من تلك المكاسب والانجازات الكبيرة التي أحرزتها المعارضة اللبنانية منذ نصف عام: أعني منذ المعركة السياسية التي اندلعت - في صيف العام الماضي - تحت عنوان: التجديد أو التمديد، الى منتصف شهر فبراير «من العام 2005»: تاريخ اغتيال الرئيس الحريري:

اول تلك المكاسب توسع نطاق المعارضة - منذ معركة الرئاسة - لتشمل قوى كانت في جملة مشهد السلطة إبان ولاية الحكومة السابقة («الحزب التقدمي الاشتراكي» بزعامة وليد جنبلاط وتيار الرئيس رفيق الحريري). وما كان ذلك مما يمكن احتسابه في عداد التفصيل السياسي. ذلك أنه ظلت المعارضة - ولفترة طويلة - «معارضة مسيحية» في الخطاب الاعلامي: الداخلي والخارجي، وفي عُرف قسم غير قليل من اللبنانيين رفعت منابتها الطائفية من هواجسهم (وهي هواجس مشروعة في السياق اللبناني الانقسامي)، ووضعتهم على مسافة من مواقفها الاعتراضية على النظام وعلى الراعي السوري». واذ دخل وليد جنبلاط ورفيق الحريري على خط المعارضة - منذ التمديد الرئاسي - وباتا في جملة قواها الاكثر فعالية وتأثيراً، لم تكتف المعارضة بالحصول على رافد سياسي وشعبي غذى جمهورها الاجتماعي فحسب، بل ان هذا حررها من التباسها الطائفي الذي لازمها منذ «اتفاق الطائف» وقدم لها غطاء داخليا إسلاميا: درزيا وسنياً، تحولت معه الى معارضة سياسية ووطنية على مبعدة من اي اشتباه.

وثاني تلك المكاسب ان هذه المعارضة، التي صدها التجاهل الدولي والاقليمي، والتي كان أحد رموزها «ميشيل عون» ممنوعاً من ممارسة اي نشاط على الاراضي الفرنسية يتعارض مع التأييد الفرنسي - الامريكي لـ «اتفاق الطائف ونظامه السياسي «وحكومات الحريري الخمس بوجه خاص»، لم تلبث ان أعطيت فرصة التعبير عن نفسها - في شهادة ميشيل عون ضد دمشق بمناسبة مناقشة «قانون محاسبة سوريا» في الكونجرس الأمريكي ابتداءً - ثم فرصة تقديم موقفها بوصفه موقف الشعب اللبناني «برمته» بعد قرار التمديد.. ثم لم تلبث ان حصلت على

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

التغطية الدولية «الامريكية – الفرنسية» من خلال القرار 1559 الصادر عن مجلس الامن الدولي. وهكذا تحولت مطالب المعارضة القاضية بانسحاب القوات السورية من لبنان، وحل «الميليشيات» («حزب الله» وفصائل المقاومة الفلسطينية في المخيمات)، ونشر الجيش اللبناني في مناطق الجنوب... الى مطالب دولية معروضة على سوريا والنظام اللبناني القائم للتنفيذ الفوري تحت طائلة العقوبات!

وثالثها: ان اغتيال الرئيس رفيق الحريري – وقبله محاولة اغتيال النائب والوزير السابق مروان حمادة – وفر للمعارضة فرصا استثنائية لبناء وتوليد حالة غير مسبوقة من التعاطف الشعبي العارم مع مطالبها بالاستقلال والسيادة ما كانت لتصل الى حيازته لولا حدوث جريمتي الاغتيال. ولقد ثبت ان الجريمتين – وحسن استثمارهما السياسي – وضعتا في حوزة المعارضة اياها امكانات مثالية لانجاز أضخم عملية تجييش وتحشيد للكتلة الشعبية اللبنانية ضد الوجود السوري في لبنان، على نحو تبدى ذلك في مناسبتين سياسيتين: مراسيم تشييع الشهيد رفيق الحريري، وذكرى اسبوع على استشهاده. وليس تفصيلا – في هذا المعرض – ان مظاهرتي 16 و21 فبراير/شباط 2005 هما الاضخم سياسياً في تاريخ لبنان المعاصر.

ورابعها: ان شكوك المعارضة في نزاهة تحقيق وطني في جريمة اغتيال الشهيد رفيق الحريري باتت دولية بعد ان كانت داخلية. اذ لم تكن المعارضة قد استقرت على شعار التحقيق الدولي – مباشرة بعد مطالبة الرئيس الفرنسي جاك شيراك به – حتى كان امين عام الامم المتحدة يشكل لجنة دولية لتقصي الحقائق «في الموضوع». اما ما أحرزته المعارضة من مكاسب في هذا الشأن، فلا يقتصر على فرض التحقيق الدولي من الامم المتحدة، بل – ايضا – تراجع الدولة اللبنانية عن رفضها له الى إبدائها الاستعداد للتعاون مع الفريق الدولي لتقصي الحقائق. وهكذا بدا

نجاح فكرة «التحقيق المحايد» نجاحاً لمعارضة اتهمت السلطة في نزاهتها، ورامت – من وراء ذلك – القول إن غياب تلك النزاهة مردود الى ضلوعها في حادث الاغتيال: مباشرة او بشكل غير مباشر.

وخامسها: ان المعارضة أفلحت في إسقاط جلسة نيابية لمناقشة الانتخابات، رأت فيها استهتاراً بدم الرئيس الحريري ومحاولة لطي صفحة جريمة اغتياله والتصرف كما لو أنها حادثة سير عادية ليس لها ان تؤثر في يوميات الحياة السياسية في لبنان. ولم يكن إسقاط تلك الجلسة كل شيء في ذلك الذي افلحت فيه، وانما أعقب ذلك نجاحها في فرض جدول اعمالها السياسي في جلسة مجلس النواب من خلال تجاوب رئيسه مع مطلبها بتكريس الجلسة لمساءلة الحكومة عن حادثة الاغتيال. وقد وضعت المعارضة جدول اعمال موازياً للجلسة عنوانه حجب الثقة عن حكومة عمر كرامي مهيئة نفسها والرأي العام لذلك قبل ان يعلن كرامي استقالة حكومته.

اما سادسها فهو التراجع السوري الملحوظ امام كثافة الضغط اللبناني ـ والدولي ـ والإقدام على «مرحلة سادسة» من إعادة الانتشار العسكري الى شرق البقاع. يقول حلفاء سوريا في لبنان – وهم كثر – إن ذلك الانسحاب طوعي وروتيني وسبقته انسحابات قبل ذلك دون ضغوط، لكنهم لا يملكون ان ينفوا انه جرى اليوم في سياق ضغط فعلي – بعد اغتيال الحريري – وبسرعة فاجأت حتى رئيس حكومة لبنان الذي اعترف بأنه لم يتبلغ شيئا عن الانسحاب.

* تلك مكتسبات أحرزتها المعارضة في معركتها مع السلطة وسوريا منذ اغتيال الرئيس الحريري. ومع الحاجة الى الاعتراف بأنها ما كانت لتصل الى تحصيل تلك المكاسب لولا جريمة الاغتيال ولولا الضغط الدولي الكثيف، الذي انطلق في أعقابها بوتيرة سريعة، إلا ان شيئا لا يبرر انكار حقيقة ان هذه المعارضة اتقنت استثمار الظرفية الجديدة استثماراً سياسياً ناجحاً تغذى – اكثر فأكثر – من تردد القوى المساندة للسلطة وشدة ارتباكها، وباتت اليوم القوة التي تفرض جدول اعمالها السياسي في لبنان على الجميع.

ينال من هذه النجاحات، ومن قوة الدفع التي ولدتها، سيل متصل من الاخطاء السياسية ارتكبتها «تلك المعارضة» وهي تعالج ذيول الجريمة وذيول الانقسام الداخلي في لبنان، وفي قلبها ثلاثة اخطاء: الدعوة إلى تدويل الازمة اللبنانية، والسقوط في فكرة العزل السياسي لفريق في المجتمع اللبناني، ثم رفض الدعوة الى الحوار الوطني. وهي «أخطاء» ان لم تتداركها سريعاً، فسترتد سلباً على كل مكتسباتها.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية